

## شرح مرتقى الوصول إلى الضروري من الأصول لابن عاصم || 81

### || الشيخ محمد محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. نبدأ بعون الله الا وتوفيقه درس الثامن عشر من التعليق على كتاب ملتقى الرسول. وقد وصلنا الى قوله فصل في الحقوق - 00:00:05 هذا ترتيب الحقوق في المطالب مشترك وخالف لجاني فخالف لله كالزكاة فذاك لا يسقط للممات وخالف للعبد كالدين اذا اسقط نافذ ما انفذ. ذو اشتراك مثل حد القذف فذا الذي فيه مناط الخلف. يعني ان ترتيب الحقوق - 00:00:25 على المكلف في المطالب اي في مواضع طلبها ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الحقوق التي تترتب على المكلف اما ان تكون مشتركة بين الله سبحانه وتعالى وبين العباد. او ان تكون خالصة لله تعالى او ان تكون خالصة للعباد - 00:00:47 ترتيب الحقوق في المطالب مشترك بين الخالق والمخلوق. وخالف لجاني. فخالف صل الله كالزكاة فذلك لا يسقط بالممات القسم الأول حقوقه الخالصة لله سبحانه وتعالى كالصلة والزكاة فهذه لا يمكن ان يسقطها احد. هذه تثبت في ذمة المكلف ويطلب منه اداوها. ولا تسقط ما دام حيا - 00:01:06

فمن فاته صلاة مفروضة يطالب بها حتى يؤديها مدة حياته. ومن آثار فرط في دفع الزكاة ايضا في وقت او اخرها يبقى مطالبا بها حتى يؤديها وهذا فالحقوق الخالصة لله سبحانه وتعالى - 00:01:35 لا تسقط عن المكلف ما دام حيا قال فخالف لله كالزكاة فذاك لا يسقط للممات اي الى الممات اللام هنا بمعنى الاء. القسم الثاني خالص للعبد. ما كان خالصا للعبد حقا - 00:01:53

اخلوص للعبد وذلك كالدين هذا يمكن ان يسقطه العبد يعني انت فلان يطالبك بيدينه يمكن ان يقول عفوت عنك اسقطت عنك ديني لا اشكال. وخالف العبد الدين اذا اسقطه فنافذ ما انفذ فيمضي - 00:02:14 ما امضاه يمكن ان يسقطه القسم الثالث الحق المشترك. قال ذو اشتراك مثل حد القذف هذا فيه جانب للعبد وهو من جهة هتك عرضه. وفيه جهة تتعلق بالباري سبحانه وتعالى - 00:02:29

وهي انتهاء حرمات الله تعالى فالقاذف القاذف عليه حق للعبد من جهة هتك عرضه. وحق لله تعالى من جهة انتهائه محارمه فالحق هنا مشترك. هذا هو الذي فيه مناط الخلفي اي محل الخلفي. هل يمكن ان يسقطه العبد او لا يمكن ان يسقطه - 00:02:52 فبعضهم حق العباد غلبوا. بعضهم غلبو حق العباد. لتضررهم بهتك عرضهم وصعوبة العفو عليهم والله سبحانه وتعالى لا يلحقه ضرر فليس مثل العباد. ومعنى تغليب حق العباد اسقاط الحد بالعفو وهذا - 00:03:20

مذهب جمهور اهل العلم. وفيه ثلاثة اراء. القول الاول وهو قول الجمهور ان المقذوف اذا قال عفوت سقط الحد القول الثاني لو لا يسقط لان فيه حقا لله سبحانه وتعالى في انتهاء محارمه. ولان الحد يراد به - 00:03:43 الازجر وينبغي ان يقام لتحقيق المصلحة التي شرع الحد من اجلها. والقول الثالث مفصل وهو ان يقال اذا كان قد رفع الى القاضي خلاص لم يعد العفو ممكنا للابد من اقامة الحد - 00:04:05 واما اذا قذفه فعفا عنه في المجلس قبل الترافع فانه يسقط عنه الحد حينئذ. والمشهور ان ما قدمناه هو مذهب الجمهور. وهو ان حد القذف يسقط والعفو. قال فبعضهم حق العباد غلبوا. وقيل حق الله فيه اوجبوا - 00:04:25

ومنه محدود له ترتبه في ذمة دينا عليها يجب. يعني ان من الحق مطلقا. يعني ان الحق ينقسم الى قسمين الى حق محدود يترب في ذمة وحق غير محدود لا يترب في الذمة. يؤمر المكلف بفعله لكن اذا فات لا يترب في ذمته - 00:04:50 منه اي من الحق مطلقا محدود اي مقدر له ترتبه في ذمة المكلف وذلك كالصلوات مثلا والزكوات والصوم والحج ونحو ذلك. فهذه امور محددة يؤمر المكلف فعلها فان فعلها فيها ونعمت وان لم يفعلها ترتب دينا في ذمته حتى يفعلها. ومقتضى - 00:05:13 التقدير في الاشياء يشعر بالقصد الى الاذى. يعني ان تحديد الشارع الحق يدل على انه طالب من المكلف اداءه. وانه باق عليه اذا لم يؤده. تحديد الشارع الحق يدل على انه طالب من المكلف اداءه. وانه باق عليه اذا لم يؤده - 00:05:41 فمعنى قول هو مقتضى التقدير اي تحديد الحق شرعا في الاشياء يشعر ان يدل بالقصد الى الاداء. باسم الله والقسم الثاني غير محدود. حق غير محدود. فهذا يطرب من المكلف فعله. ولكنه اذا فات - 00:06:01 لا يترب في الذمة دينه. وهذا كمعظم فروض الكفايات كالجهاد والامر بالمعروف يطلب به الانسان فاذا انت مثلا رأيت منكرا؟ اه ففات عليك ان تغيره هنا لا يترب في ذهنك ان تبحث عن منكر اخر لتغييره. لا يترب في ذهنك انك مطالب بان تبحث عن منكر اخر لتغيره - 00:06:26 لا يترب في في الذمة حينئذ. اذا انت مأموم بالفعل. اذا فعلت فيها نعمت وان لم تفعل فلا يترب في ذمتك. وهذا قلنا الجهاد والامر بالمعروف وانقاد الغريق والصدقات المطلقة واغاثة الملهوش ونحو ذلك - 00:06:56 فصل في افعال المكلف. وتقسيمها باعتبار ورود الاحكام عليها وتضمنها للمصالح والمفاسد بالذات او بالتبع باسم الله وكل فعل للعباد يوجد اما وسيلة واما مقصد. افعال العباد تنقسم الى قسمين. الى مقاصد - 00:07:16 طيب المقاصد هي المتضمنة للمصالح في نفسها او لدرء المفاسد والوسائل هي ما يوصل الى ذلك. وهي له في الخمسة الاحكام تابعة بحكم الالتزام. يعني ان الوسيلة للمقصود. فاذا كان المقصد واجبا كانت الوسيلة واجبة. واذا كان مندوبا كانت مندوبا. وهكذا. واذا كان المقصد حرام - 00:07:41 كما كانت الوسيلة حراما وهكذا فهي تابعة له بحكم الالتزام. فوسيلة الواجب واجبة كالمشي الى الجمعة واجب. وكتحساب التاجر بضاعته ليذكر هذا واجب. عندما يكمل مثلا الحول كونك تحسب البضاعة هذا واجب - 00:08:11 لماذا تكونه وسيلة واجب وهو الزكاة؟ انت لا تستطيع ان تزكي اذا لم تحسب بضاعتك فوسيلة الواجب واجبة كما ان وسيلة الحرام حرام. فمن اشتري الله مثلا يفعل بها شيئا محظيا. اذن بشرائها اثم - 00:08:35 ويأثم البائع له ايضا اذا علم مقصده قال العلامة محمد مولود رحمه الله تعالى في الكفاف. وكل ما به يريد المشتري ذنبًا فبيعه له ذو حق فيبيع الاسلحة للعصاة من البياعات المحرمات - 00:08:55 بيعوا السلاح للصوص حرام. اي شخص آآتعرف انت انه هذا الشيء الذي سيشتريه منك سيفعل به حراما لا يجوز لك ان تبعه ان تبعه له لانه وسيلة الى حرام. ويسقط اعتبارها وي فقد بحيث ما - 00:09:20 يسقط ذاك المقصد. يعني ان الوسيلة يسقط اعتبارها بسقوط مقصدها لانها تابعة له قال القرافي في الفرق الثامن والخمسين تنبئه. القاعدة انه كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة القاعدة - 00:09:40 انه كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة. فانها تبع له في الحكم وقد خولفت هذه القاعدة في امرار الموسى على رأس من لا شعر له. مع انه وسيلة الى ازاللة الشعر. فهذا من - 00:10:03 الاستثناءات التي لا تفسد القاعدة. الاصل ان الوسيلة تسقط بسقوط المقصد. لكن اذا حج انسان آآاقرع يعني شعره اصلا لا ينبع رأسه ليست في اي شعرة. واراد ان يتحلل فاننا نمر لموسى على رأسه حتى ولو لم - 00:10:25 كن في في اي شعرة مع ان الوسيلة هنا لا تتحقق مقصدا الاصل ان الوسيلة اذا كانت لا تتحقق مقصدا فانها تسقط لانها هي اصلا ليست مشروعة لذاتها. وانما شرعت لتحقيق المقصد. لكن في كل قاعدة استثناءات كما هو معلوم - 00:10:45 وقد يرى المقصد الوسيلة وهو لشيء فوقه وسيلة. يعني ان المقصد الذي له وسيلة قد يعتبر ايضا هو في نفسه وسيلة لما فوقه

فيكون مقصدا باعتبار ما دونه وسيلة باعتبار ما فوقه - [00:11:04](#)  
كتعلم علوم الشرع فهو وسيلة لاقامة الطاعات التي هي وسيلة للمذهبة والرضوان ومنه انشاء لملك عادي كالاحتطاب وكالاصطياد  
ونقل ملك كان من قبل وعرض مع عوض كالبيع او دون عوض - [00:11:26](#)  
هذا شرع منه في بيان تصرفات المكلفين التي هي مأذون فيها. فمن تصرفات المكلفين ان شاء الملك. في غير مملوك. كالاحتطاب  
البحث عن الحطب. هذا انشاء ملك في شيء غير مملوك - [00:11:46](#)  
وكاحياء الموات هذا انشاء ملك في غير مملوك. وكالاصطياد انشاء ملك كذلك ايضا في غير مملوك ومن تصرفات المكلفين نقل الملك  
من ذمة الى ذمة اخرى. وذلك بطريقين اما بعوض او بدون عوض - [00:12:07](#)  
العوضي كربيعي. فهذا نقل ملك من ذمة الى ذمة بعوض. او بدون عوض كالهبة والصدقة الهبة والصدقة نقل بملك من ذمة الى ذمة  
بغير عوض. والفرق بينهما ان الهبة هي ما كان - [00:12:27](#)  
قصد التحبب والتتودد وان الصدقة ما كان لوجه الله سبحانه وتعالى. قال العلامة محمد بنود رحمة الله تعالى في الكفاف صدقة ما  
لثواب الصمد والهبة العطاء للتتودد. الصدقة هي ما كان لذات الله سبحانه وتعالى. لوجه الله سبحانه وتعالى. والهبة هي العطاء للتتودد  
والتحبب - [00:12:48](#)  
وكلاهما مطلوب شرعا. فالنبي صلى الله عليه وسلم قال تهادوا تحابوا وكان يقبل الهدية ويذهب عليها. وايضا امر بالصدقة. فالصدقة  
والهدية كلها مطلوب شرعا. آآ من تصرفات المكلفين كذلك الاسقاط - [00:13:11](#)  
اسقاط الحق. ومنه الاسقاط لحق هو له. والاسقاط كسبان تارة يكون بعوض وتارة يكون بدون عوض بعوض كالخلع. يسقط الرجل  
حقه آآ في عصمة المرأة. مقابل عوض تدفعه له وكالعفو عن الجاني العفو عن القصاص - [00:13:31](#)  
على المال يعني اذا جني على شخص له ان يقبل التنازل عن القصاص مقابل ما له فهذا اسقاط لحق بمقابل والاسقاط قد يكون بدون  
ما له. كالعفو لوجه الله تعالى. من قتل له قتيل فعفى. وكالعتق العتق - [00:13:59](#)  
اسقاط لحق بدون عوض. العتق اسقاط لحق بدون عوض ومنه يليق بعضه من تصرفات المكلفين كذلك الاقباض وهو الدفع. وتارة  
يكونوا بالفعل وتارة يكونوا بمجرد النية فيكون بالفعل كدفع الثوب الى مشتريه. تدفع الثوب الى من اشتراه منك. ويكون بمجرد النية  
الاعتراض على انتفاعك به - [00:14:23](#)  
قبض الوالد من نفسه لولده. مثلا هذا الوالد اعطى مالا لابنه الصغير. القبر هنا سيكون بمجرد النية لأن ماله تحت يد ابيه فهو سيحوله  
بالنية فقط سيقبض بمجرد النية وليس - [00:14:53](#)  
بالقبض الفعلي باسم الله قال ومن هناك بعض لمن اه ومنه الاقبال لمن هو له بالفعل او بنية آآ لمن له وجب. ومنه الاقباض ولمن له وجب  
بالفعل او بنية كمثل اي كمثل - [00:15:13](#)  
الابي ينحل ابنه نحلة يعطيه عطية. والابن صغير تحت آآ وصاية به ووالايته. يقبض عنه بمجرد النية. لانه ليس قبضا فعليا الصبي ليس  
اهلا قبض حينئذ ومن التصرفات القبض هذا اللي تقدم الاقباض وهذا القبض - [00:15:37](#)  
الاقباض هو الدفع والقبض هو التناول. قيمة التصرفات المكلفة كذلك المشروعة القبض. والقبض قسمان اما ان يكون باذن شرعي او  
باذن غيره باذن الشرع كالنقطة الشارع هو الذي اذن لك في ان تأخذها. او سواه كقبض المباعي باذن البائع - [00:16:07](#)  
ومنه الالتزام. اية من تصرفات مكلفين كذلك الالتزام. كالضمان والنذر. الضمان. يعني انت تضمن وجه شخص او حقه لغريمه فهذا  
الالتزام منك. ومن الالتزام في التعبدات النذر ان يتلزم الانسان عبادة لم تكن - [00:16:32](#)  
فتلزمه بنذرها لها. ومن هذه التصرفات ايضا كذلك الاشتراك اي الشرك على اختلاف انواعها كما هو قرن في بابها الفقهي. ومن تصرفات  
المكلفين ايضا كذلك الاذن في الحوز لشيء نافع - [00:17:02](#)  
للشيء النافع اما في الاعيان او المنافع. ان تأذن لشخص في حوز امرك ذي حيازة امره. وذلك الاذن تارة يكون في الاعيان. كنقطيم  
الطعام للضييف فانت تأذن له في عين هذا الطعام ان يأكله. واما لمنفعة كالعارية - [00:17:23](#)

تعيره سيارتك او منزلك. فالاذن هنا ليس في الذات وانما هو في المنفعة قال والاذن في الحوز للشيء النافع اما في الاعيان. او المنافع.

ومنه اي تصرفات المكلف مشروعه ايضا كذلك اتلاف - 00:17:53

ويكون اما لحق الناس او لحق الله سبحانه وتعالى. باتفاق لحق الناس اي اصلاح اجسادهم واحوالهم كالاكل للإنسان حين يأكل فانه يتلف هذا الذي تأكله انت اتلفته. لكن هذا اتلاف اه مشروع - 00:18:14

لان فيه مصلحة وهي طبعا اصلاح جسد الانسان. فلا يكلوا فيه تماما وكذلك الركن في نوع من الاتفاق لانه يعرض المركوب الى ضعف ولباس اتلاف للملابس ايضا ولكن هذا اتلاف لمصلحة الناس فهو مطلوب شرعا - 00:18:34

ومنه الاتفاق لحق الناس في الاكل والمركب واللباس. ويكون الاتفاق ايضا مشروع اى لدفع الضرر او لانتفاع الضر عنهم والخطر كقتل شيء فيه للخلق ضرر يكون اتفاقه لدفع الضرر عن الناس كقتل الكذب العقوري. وقتل ما يؤذي من السباع والحيات. فهذا اتفاق. القتل اتفاق من حيث هو - 00:18:57

ولكن هذا اتفاق مأذون فيه لانه يدفع الضرر عن الناس. الاتفاق يكون تارة لجلب النفع كالاتفاق في الاكل واللبس والمركب ويكون لدفع الضر كقتل ما يؤذى من السباع او الحيات او نحو ذلك - 00:19:24

اما لحق فيه. اي واما لحق فيه لله حتم كقتل من يكفر او كسر الصنم هو الاتفاق الذي لدفع الضر منه ما يكون لنفع الناس كما مثلنا من قتل المؤذى - 00:19:45

ومنه ما يكون لحق الله سبحانه وتعالى وذلك كقتل الكافر فهو اتفاق وهو حق لحق الله سبحانه وتعالى. وكسر الاصنام فهو اتفاق ايضا وهو حق لله سبحانه وتعالى قال او الانتفاع الضر عنهم والخطر كقتل شيء فيه - 00:20:09

للخلق ضر اما اما هذه على تقدير او قبلها اي واما لحق فيه لله انحتم. كقتل من يكفر او كسر الصنم وبعده اي كذلك من تصرفات المكلفين بعد ذلك التأديب. التأديب بالاحكام، والزجر - 00:20:28

ومصلحته الكف عن الاثام. تدريب والزجر مصلحتهما. الكف عن الاذى ثم التأديب اما ان يكون مع تقدير او بلا تقدير فالاول الحد والثاني التعزير. التأديب المأذون فيه شرعا لمخالفة الاحكام - 00:20:51

الذى اذن الشارع في اقامته اه اذن للقاضي مثلا في ان يقيمه على من خالف الاحكام وهو على قسمين مقدر محدد وهذا يسمى حد كالحد الزنا حد الخمر حد القذف. وغير محدد وهذا يسمى التعزير - 00:21:17

ويوكل الى القاضي يجتهد فيه. فيعذر من عصى الله سبحانه وتعالى معصية ظاهرة من غير الحدود. الحدود طبعا تقام. ولكن بقية المعاشي الاخرى اه يوكل الى القاضي التعزير فيها بحسب ما يؤديه اليه اجتهاده. فهذا التأديب غير - 00:21:41

حددي يسمى تعزيرا. واما التأديب المحدد فهو الحد. الحدود محددة كلها. والتعزير غير محددة لانه لان التعزير اه يختلف بحسب الذنب بحسب حتى حال المؤدب نفسه. الحد لا يختلف بحال المؤدب - 00:22:11

يعني الزاني الجلد القوي اذا كان بكرا يجلد مئة جلدة. والزاني الضعيف البنية. اذا كان بكرا يجلد مائة جلدة لا فرق بين الضعيف والقوي. بينما التعزير يفرق فيه. فيوكل الى اجتهاد القاضي. اه يعمل بما - 00:22:31

اقتضاه نوره من ذلك. قال وسمي الحد مع التقدير ودونه سمي بالتعزير ونقصر عليها القدر ان شاء الله سبحانه اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفك واتوب اليك - 00:22:54